● أخبار قصيرة

البرلمان الجورجي يلغي فيتو رئيسة الجمهورية المتعلق بقانون النفوذ الأجنبي

ألغى البرلمان الجورجي فيتو رئيسة الجمهورية المتعلق بقانون النفوذ الأجنبي و سيدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد نشره على الموقع الإلكتروني للسلطة التشريعية الجورجية، ثم يتعين على الرئيسة سالومي زورابيشفيلي التصديق عليه، وفي حال امتناعها، سيتم التوقيع عليه من قبل رئيس البرلمان. قبل نحو ١٠ أيام، استخدمت سالومي زورابيشفيلي حق النقض (الفيتو) ضد هذا المشروع، موضحة أنه "ليس جورجياً ولا أوروبياً ولا ديمقراطياً". واعتبرت بروكسل أن إقرار هذا المشروع غير متناسب مع طلب جورجيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وصوّت أعضاء الحزب الحاكم "حلم جورجيا" لصالح مشروع قانون "النفوذ الأجنبي" رغم معارضة المؤيدين للتوجه الغربي.

موسكو وطالبان .. علاقة جديدة بعد عشرين عاماً من المواجهة

قال "ديمتري ميدفيديف" نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، إن موسكو قريبة من إقامة علاقات كاملة مع حركة طالبان، وذلك في إشارة إلى قرار روسيا بدراسة خيار شطب طالبان من قائمة الجماعات الإرهابية المحظورة. وأضاف ميدفيديف في تصريحات لوكالة "تاس" الروسية: "عشرون عامًا فترة زمنية طويلة نسبيًا يمكن أن يتغير فيها الكثير. في بداية القرن الحادي والعشرين، اعتقدنا أن طالبان إرهابيون، وكنا نعتبر الأمريكيين شركاء في مكافحة التطرف. الآن كل شيء مختلف والأمريكيون يدعمون الإرهابيين". وتابع ميدفيديف مؤكدًا أن المشهد الجيوسياسي تغير خلال العشرين عامًا الماضية: "الآن طالبان في السلطة، ونحن قريبون من إقامة علاقات كاملة معهم".

العلم الفلسطيني يرفرف في البرلمانين الفرنسي والإيطالي

رفع أحد أعضاء البرلمان الفرنسي علم فلسطين أثناء إلقاء أحد الأعضاء الآخرين كلمته، حيث اقترب منه عناصر الأمن بسرعة وأخذوا العلم من يده. صفق أعضاء البرلمان الفرنسي اليساريون مثمنين تصرف سباستيان ديلوج، عضو حزب "فرنسا المتحدية"، بينما أوقف رئيس البرلمان الجلسة بغضب وسط استمرار الضجيج من جانبهم. علق البرلمان الفرنسي أعمال هذا النائب اليساري لمدة أسبوعين. وفي إجراء مماثل، رفع علم فلسطين امس في البرلمان الإيطالي.

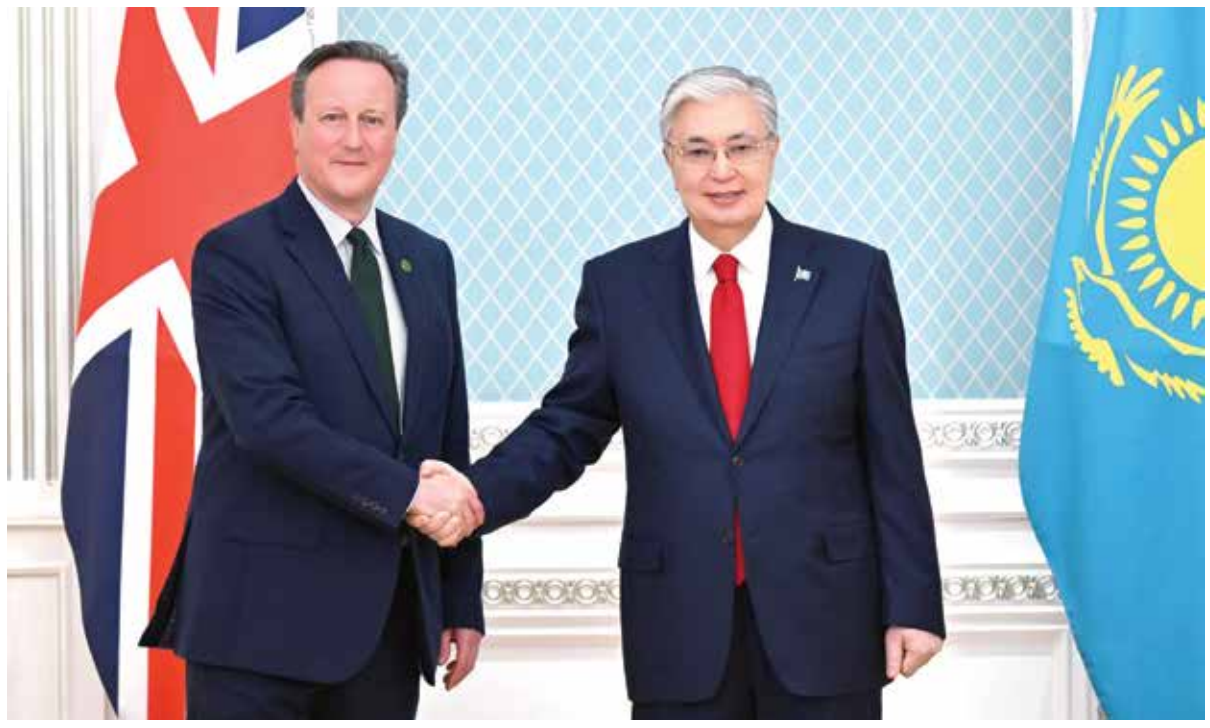

من خلال خطابات كاميرون في زيارته الأخيرة للمنطقة، يبدو واضحاً أن المنافسة مع روسيا والصين هي الأولوية الاستراتيجية لبريطانيا

في إطار تحركاتها الأخيرة

ماهي السياسات والأهداف البريطانية في آسيا الوسطى؟

الوفاق/ لقد تحولت آسيا الوسطى على مدى السنوات الأخيرة إلى ساحة معقدة للمنافسة بين القوى الدولية والإقليمية. كانت التطورات في أفغانستان والحرب اللاحقة في أوكرانيا العوامل المحركة لهذا الوضع. في هذه المنافسة، كانت إنجلترا أحد اللاعبين الجدد الذين رفعوا مستوى أدائهم ونشاطهم في آسيا الوسطى. في حين أن آسيا الوسطى لم تكن لها مكانة خاصة في السياسة الخارجية البريطانية من قبل، ولم تتلق دول آسيا الوسطى الكثير من الردود من لندن، يبدو أننا نشهد في عام ٢٠٢٤ تحركات جديدة. تشير زيارة وزير الخارجية البريطاني لمنطقة آسيا الوسطى ومنغوليا إلى هذا التغيير في النهج الذي سيشمل بشكل طبيعي المستويات المعلنة والمستويات الإستراتيجية الأعمق. فما هي الجوانب الخفية لهذا النهج البريطاني؟

زيارة وزير الخارجية البريطاني لآسيا الوسطى

في ٢٢ أبريل، بدأ "ديفيد كاميرون"، وزير الخارجية البريطاني، جولة إقليمية في آسيا الوسطى ومنغوليا. وصفت هذه الزيارة في العديد من المصادر بأنها إطار ١+٥ لبريطانيا وآسيا الوسطى. تكتسب زيارة كاميرون لآسيا الوسطى أهميتها من كونها أول زيارة لوزير خارجية بريطاني لطاجيكستان وقيرغيزستان وتركمانستان بعد استقلال هذه الدول. كما لم تتم مثل هذه الزيارة في أوزبكستان منذ أكثر من عقدين من عام ١٩٩٧. من هذا المنظور، يمكن اعتبار هذه الجولة الإقليمية حاملة لرسائل مهمة ومستوى جديد في نظرة بريطانيا إلى آسيا الوسطى. نهج يستحضر في الخطاب الإعلامي والتاريخي لعبة كبيرة وتطورات القرون الماضية. ومع ذلك، يبدو أن لندن لديها خيارات محدودة للغاية للعب دور في الوقت الراهن، وفي الواقع لا توجد قدرة على المنافسة أو المساواة مع القوى النافذة في المنطقة مثل الصين وروسيا وحتى الولايات المتحدة. لذلك، فإن مثل هذه الاستعارات تُعرف أكثر في إطار القوة الناعمة.

في سياسة بريطانيا الخارجية الواسعة والنشطة ، وفي إطار سياستها الآسيوية والأوراسية، لم تحظَ آسيا الوسطى باهتمام كبير حتى الآن. في العام الماضي، نشرت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني تقريرًا تحليليًا مفصلاً عن النشاط الدبلوماسي والقوة الناعمة لبريطانيا في آسيا الوسطى، أشارت فيه إلى تعميق التفاعلات مع هذه المنطقة في مجالات مثل الأمن والطاقة والتجارة والبيئة والاستثمار. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار هذا التقرير تغيرًا في الاتجاه في السياسة الخارجية. على الرغم من ذلك، يمكن اعتبار زيارات مسؤولي آسيا الوسطى إلى لندن في العام الماضي وزيارة كاميرون الأخيرة إلى المنطقة خطوة عملية نحو تعزيز مكانة آسيا الوسطى في السياسة الخارجية البريطانية. في الوقت نفسه، قد تكون تصريحات كاميرون حول بداية عصر جديد في العلاقات الدبلوماسية بين آسيا الوسطى وبريطانيا مؤشرًا على مثل هذا النهج. كما حدد ثلاثة أولويات رئيسية لبريطانيا تجاه آسيا الوسطى وهي النظام العالمي والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتعليم.

في جولته الإقليمية في آسيا الوسطى، أعلن كاميرون عن بعض الإنجازات العامة. في طاجيكستان، التقى بالمسؤولين رفيعي المستوى في البلاد وأكد أن الاستثمار سيتضاعف ثلاث مرات، والذي من المحتمل ألا يشكل رقمًا كبيرًا بالنظر إلى حجم الاستثمارات السابقة. في الوقت نفسه، كانت زيارة وزير الخارجية البريطاني لمحطة نورك للطاقة الكهرومائية، التي تعتبر ثاني أعلى سد في العالم، رسالة حول أهمية قطاعي الطاقة والمياه للندن. وفي هذه الزيارة، تم أيضًا توقيع اتفاقية تعاون حكومية بين البلدين تستدعي مستوى جديدًا من التفاعلات. في قرقيزيا أيضًا، بعد لقاءات مع مسؤولين مختلفين، تم توقيع عدة وثائق من بينها اتفاقية تعاون حكومية في مجالات التعليم والاقتصاد والتنمية المستدامة.

كانت زيارة كاميرون إلى أوزبكستان وكازاخستان اللتين تجربان مستوى أعلى من التفاعلات مع لندن متشابهة تقريبًا. كان أبرز اختلاف هو المستوى الأدنى للقاءات في طشقند. في أوزبكستان، كان شوكت ميرضيايف في إجازة وتم تقييد لقاءات كاميرون على عكس جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى بوزير الخارجية. بالنظر إلى التنسيق المتعلق بالشكليات واللقاءات، يبدو أن عدم حدوث هذا اللقاء يمكن تفسيره في إطار القيود الزمنية أو نوع من النظرة المختلفة لأوزبكستان.

في طشقند، تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجال الاتصالات والبنية التحتية وإصدار بيان مشترك حول الشراكة الشاملة لإبراز أهمية أوزبكستان الأعلى في نهج بريطانيا تجاه آسيا الوسطى. وأخيرًا، كانت مقالة كاميرون في وكالة أنباء أوزبكستان الحكومية أبرز حدث في هذه الزيارة. أما في كازاخستان، فقد كان مستوى العلاقات أعلى بسبب التجارة والاستثمارات البريطانية الكبيرة في هذا البلد، ويعتبر توقيع مذكرة تفاهم للشراكة الاستراتيجية أهم مؤشر على ذلك. سبق أن وقعت كازاخستان مثل هذه الوثيقة (بغض النظر عن محتواها واسمها فقط) مع الولايات المتحدة

وروسيا. في كازاخستان، كان الجانب المتميز في زيارة كاميرون هو المجال الدفاعي والعسكري. كانت شراء الأسلحة والتعاون في مجال التدريب جزءًا من هذه الاتفاقيات التي تعتبر بالغة الأهمية. في تركمانستان، على عكس ما كان متوقعًا، كان عدد ومقدار الوثائق والاتفاقيات الموقعة أكبر.

الأهداف والخطط المعلنة

كانت نتائج زيارة وزير الخارجية البريطاني لآسيا الوسطى واضحة جدًا على المستويات المعلنة. يظهر تحليل محتوى خطابات كاميرون في المنطقة وكذلك الوثائق والمستندات الموقعة مع دول آسيا الوسطى بوضوح محاور هذه الزيارة. النظام العالمي موضوع طرحه كاميرون بوضوح. كما ظهرت تصريحاته المناهضة لروسيا ودور وتأثير آسيا الوسطى في النظام العالمي بشكل ملحوظ. الحقيقة هي أن النظام الحالي من منظور بريطانيا هو وضع مناسب، ويجب الحد من أي لاعب يقوض النظام الحالي ويسعى لتغيير موازين القوى في البنية الدولية مثل الصين وروسيا من خلال آليات مختلفة. في مثل هذه الاستراتيجية، تكتسب آسيا الوسطى باعتبارها منطقة المصالح الاستراتيجية لهؤلاء اللاعبين والمناطق المحيطة بالصين وروسيا أهمية كبيرة.

كان قطاع التجارة والاستثمار، كما ورد صراحة باعتباره أحد الأولويات الثلاث الرئيسية لبريطانيا في آسيا الوسطى، هو الجانب الأكثر تركيزًا. بالإضافة إلى توقيع بعض المستندات الاقتصادية، فإن إدراج البيانات الاقتصادية والتجارية في المستندات السياسية للتعاون الحكومي يثبت بوضوح أولوية الاقتصاد لبريطانيا. في هذا الإطار، أعلن كاميرون أيضًا عن منحة بقيمة ٥٠ مليون جنيه إسترليني لآسيا الوسطى في مجال التنمية، والتي من المرجح أن تقدم من خلال المنظمات الحكومية لهذا البلد. كما أخبر وزير الخارجية البريطاني عن إنشاء صندوقين للاستثمار في المنطقة. الصندوق الأول بميزانية ١٩ مليون جنيه إسترليني لدعم الشركات الصغيرة، والثاني لقطاع البيئة وتطوير الطاقة النظيفة. في مجال الهجرة، الذي يعتبر موضوعًا مهمًا على الأقل لثلاث جمهوريات أوزبكستان وطاجيكستان و قرقيزيا، تم إجراء بعض التفاعلات بهدف الحد من الاعتماد على روسيا. ومع ذلك، لا يزال تأثير هذه الاتفاقيات موضع شك. تشير حصة ١٠ آلاف شخص لقرقيزيا لإرسال العمال المهاجرين ومقارنتها بوجود مئات الآلاف من القرقيز أو أكثر من مليون عامل مهاجر طاجيكي في روسيا بوضوح إلى ذلك.

أخيرًا، كان التعليم هو الجانب الأخير من محاور بريطانيا المعلنة، والتي يمكن اعتبارها نشر للقوة الناعمة، كما هو مذكور بوضوح في وثائق وتقارير البرلمان البريطاني. في هذا المجال، تم الإشارة إلى تعزيز وترويج تعليم اللغة الإنجليزية باعتباره أحد المحاور الرئيسية لبريطانيا.

الأبعاد الإستراتيجية

على الرغم من وضوح وزير الخارجية البريطاني في استراتيجيات وأولويات بلاده تجاه آسيا الوسطى، لا يزال يبدو أن هناك نهجًا استراتيجيًا وأبعادًا غير واضحة أخرى من المرجح أن تكون أكثر تأثيرًا وتشكل في بعض الأحيان الأولويات الرئيسية. أهم هذه الحالات هي كما يلي:

- على الرغم من وجود انتقادات كثيرة لروسيا في خطاب كاميرون، إلا أنه تم بذل جهود كبيرة لطرح المجالات الاقتصادية والمحاور التنموية والخطاب البيئي كأولويات رئيسية لتطوير العلاقات مع آسيا الوسطى. ومع ذلك، من الواضح أن المنافسة مع روسيا والصين هي الأولوية الاستراتيجية لبريطانيا. في هذا الصدد، يجب أيضًا ملاحظة أن الهدف الأولي للندن هو تقليل نفوذ روسيا والصين في آسيا الوسطى، وعلى الرغم من أن اكتساب نفوذ عميق في هذه المنطقة قد يكون لا مفر منه، إلا أنه الأولوية الثانية. يمكن أن يؤدي هذا النهج السلوكي إلى احتمال تصاعد عدم الاستقرار في آسيا الوسطى.
- تعتبر بريطانيا أكبر حليف للولايات المتحدة في التدخلات العسكرية. تؤكد على هذا الموضوع التجارب الجديدة للقوات الخاصة البريطانية في حرب أوكرانيا، والتطورات المتعلقة باليمن وجهود هذا البلد لحظر ممرات الملاحة البحرية للكيان الصهيوني وحتى العدوان الصهيوني على غزة ودعم لندن لهذا الكيان في مواجهة عملية الوعد الصادق الإيرانية.

في الوقت نفسه، طالما أن هناك حديثا عن انتشار أمريكي عسكري في آسيا الوسطى، أو حتى خطط لزعزعة الاستقرار والتدخل العسكري في هذه المنطقة، فإن بناء القدرات من قبل بريطانيا يعتبر أيضًا افتراضًا منطقيًا. ومع ذلك، يبدو أن التخطيط الحالي لبناء النفوذ لخدمة المخابرات الخارجية البريطانية في آسيا الوسطى ليس على المستوى العسكري والدفاعي، و انما على المستوى الأمني هو محور اهتمام المسؤولين في لندن.

- قام كاميرون بزيارة آسيا الوسطى في إطار إقليمي وباستخدام نُهج ثنائية. يظهر عدم عقد قمة ١+٥ بين بريطانيا وآسيا الوسطى وتأجيلها إلى سنوات لاحقة أن موارد لندن محدودة في النهج الجديد، أو على الأقل ليست طموحة أو طويلة الأجل بما فيه الكفاية. في الوقت نفسه، قد يكشف النظر في العلاقات الثنائية عن المستوى الأعمق للعلاقات في مجالات محددة وإزاء جهات فاعلة محددة؛ نهج لا يمكن الوصول إليه في منصة ١+٥.
- يبدو أن بريطانيا تبني قدراتها في المجال الدفاعي والعسكري في آسيا الوسطى ضد روسيا وربما الصين .في حرب أوكرانيا، بعد الولايات المتحدة، كانت بريطانيا هي الداعم الأكبر لتطوير الأسلحة الهجومية ضد القوات الروسية والأهداف في أراضي روسيا، ومن أمثلة ذلك الهجوم على جسر القرم، وتطوير الطائرات المسيرة لمهاجمة مرافق النفط والغاز والبتروكيماويات والمصافي الروسية، والهجوم على الأهداف البحرية من خلال قوارب مسيرة. في الوقت الراهن، يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية فقط تجاه كازاخستان التي تعتبر الخيار الأنسب لـ"أوكرنة" المنطقة.
- يجب ملاحظة أن نظرة بريطانيا تم تنسيقها بشكل جماعي مع لاعبين غربيين آخرين وليست فردية فحسب. تعمل بريطانيا في هذه الاستراتيجية جنبًا إلى جنب مع ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا، ومن الممكن وجود تقسيم عمل غير رسمي. ستتضح طبيعة هذا التقسيم للعمل والمبادلات المحتملة بين هؤلاء الجهات الفاعلة في المستقبل.
- يبدو أن تصعيد العداء و محاولات التقييد ضد روسيا هي الأولوية الاستراتيجية لبريطانيا، لأن بريطانيا كانت من مبتكري وأوائل المؤيدين لتصميم نظام العقوبات ضد روسيا بعد الحرب الاوكرانية. سبق أن حدثت بعض التفاعلات بين المسؤولين البريطانيين وآسيا الوسطى في مجال العقوبات. في الوقت الراهن، في مجال العقوبات، يبدو أن الخطوة الأولى هي جمع المعلومات والخطوة الثانية هي العمل على وضع نظام أوسع نطاقًا وتشغيلي للعقوبات ضد روسيا.

يجب ملاحظة أن استراتيجية بريطانيا في اسيا الوسطى تم تنسيقها بشكل جماعي مع لاعبين غربيين اخرين وليست فردية فحسب